استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

في الحرب على الإرهاب

«تنظيم داعش أنموذجًا»

الباحث/ أحمد محمد محمد علي

باحث دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

كلية سياسة واقتصاد – جامعة السويس

الملخص:

نظرًا لخطورة الإرهاب الذي لا يقتصر على دولة بعينها، بل يمتد ليشمل عدة دول، وخاصة مع وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، اتخذت الإدارة الأمريكية العديد من التدابير والإجراءات تدعيمًا لاستراتيجياتها الأمنية، وصدر في هذا السياق العديد من النصوص التشريعية لتعزيز قدرة السلطات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، من ضمنها قانون "**باتريوت**" الصادر في أكتوبر ٢٠٠١م والمتعلق بمكافحة الإرهاب، فضلاً عن التحالفات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة ظاهرة الإرهاب ووسائل تمويله.

ومع صعود نجم تنظيم الدولة "**داعش**" خاصة في ظل ما يتسم به التنظيم من قوة بشرية هائلة، وامتلاكه إمكانيات عسكرية واقتصادية قوية، لذا كانت سيطرته على مساحات شاسعة في كل من دولتي العراق وسوريا أمرًا واقعيًا في ظل ما تتسم به كلتا الدولتين من انهيار داخلي للدولة على شتى المستويات، لذا فأصبحت مواجهة هذا التنظيم من قِبل الولايات المتحدة هي الهدف الرئيس لتبنيها استراتيجيتها الخاصة لمواجهة الإرهاب.

وعلى الرغم من كون الرئيس الأسبق "أوباما" يسعى طول فترة رئاسته إلى تجنب الدخول في أي حروب، ويرى بأنه من الممكن استخدام حلول أخرى غير الحل العسكري، ولكن مع ظهور خطر "**تنظيم داعش**" فقد بات "أوباما" في مأزق يوجب عليه استخدام القوة العسكرية في العراق مرة أخرى، من خلال الدخول في تحالف دولي وشن ضربات جوية على قواعد "**داعش**" الموجودة في سوريا، وتقديم مساعدات للقوات العراقية والكردية المحاربة للتنظيم.

ولكن مع تولي "ترامب" سلطة الإدارة الأمريكية أكد على أن احتواء انتشار التطرف الإسلامي هو أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ولذلك، انطلق "ترامب" من موقف مبدئي مناهض للإرهاب و"**داعش**"، وعلى الرغم من ذلك إلا أن

استراتيجية إدارة "ترامب" لمكافحة الإرهاب لم تأتِ بجديد فيما يتعلق بآليات مواجهة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

وبرغم ذلك إلا أن هناك تغيرا نوعيا في إدارة الولايات المتحدة لملف الإرهاب "**داعش**" وخاصة في ظل إدارتي "أوباما" و"ترامب" –بدرجة ما– عن إدارة "بوش الابن"، حيث يُلاحظ بأن التدخلات الأمريكية مسبقًا اعتمدت على التواجد العسكري الدائم من خلال إقامة قواعد عسكرية وأساطيل بحرية أو عن طريق الاحتلال "الاستعمار" كما في العراق، أو عن طريق تقديم المساعدات المالية للأنظمة الحاكمة، ولكن في الوقت الراهن اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها على العمليات العسكرية السريعة والمؤقتة والتي تعتمد في الأغلب على الطائرات بدون طيار ويطلق عليها "العمليات الجراحية" أو من خلال "الحروب بالوكالة" كما في حالة تنظيم الدولة "**داعش**".

Abstract:

Due to the serious threats posed by terrorism, which is not confined to a certain country but extends to several countries, and in the aftermath of the September 11 attacks, the U.S. administration has taken a number of measures and procedures to bolster its security strategies. In this context, many legislative texts have been issued to strengthen the capability of the security authorities to combat terrorism, including the PATRIOT Act that was issued in October 2001, in addition to the formation of alliances and international treaties pertinent to combating terrorism and the means of financing it.

With the rise of the "Islamic State", also known as Daesh, and in light of the immense human capabilities and strong military and economic potential that it possessed, Daesh was able to dominate vast areas in both Iraq and Syria, which both suffered from the collapse of the state at various levels. Therefore, confronting this organization by the U.S. became the main goal for adopting its own strategy to combat terrorism.

Although Former U.S. President Obama sought during the entire term of his presidency to avoid entering into wars and believed that it was possible to resort to alternative solutions other than the military solution, he faced a difficult conundrum with the emergence of the IS threat, which compelled the use of military force in Iraq another time by entering an international coalition and launching airstrikes on Daesh bases in Syria and providing assistance to the Iraqi and Kurdish forces fighting the organization.

When President Donald Trump assumed office, he confirmed that curbing the proliferation of Islamic extremism was one of the most important goals of the U.S. foreign policy. Therefore, Trump affirmed his anti-terrorism and anti-Daesh position. In spite of that, the Trump administration's strategy to combat terrorism did not introduce new mechanisms to confront terrorist and extremist organizations.

Despite this, there is a change in the way the U.S. has addressed the issue of terrorism (Daesh), especially under the Obama and Trump administrations - to some extent - compared to the Bush Jr. administration. For instance, previously American intervention relied on permanent military presence by establishing military bases and naval fleets, occupation "colonialism" as in the case of Iraq or providing financial assistance to the ruling regimes. However, in the meantime, the U.S. has relied on swift and temporary military operations that mostly depend on drones and are called "surgical operations" or "proxy wars" as in the case of Daesh.

المقدمة:

أولاً – موضوع الدراسة:

نظرًا لخطورة الإرهاب الذى لا يقتصر على دولة بعينها، بل يمتد ليشمل عدة دول، فنجد أن هناك العديد من الدول التى أبرمت اتفاقيات فيما بينها للقضاء على هذه الآفة –الإرهاب– سواء في نطاق اتفاقيات ثنائية أو جماعية، أو على مستوى قرارات تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن ذاته؛ بحيث أصبحت مكافحة الإرهاب هى الشغل الشاغل لعالم اليوم.

وجدير بالذكر بأنه مع تزايد هذه الظاهرة التى أصبحت تهدد البشرية بقيمها المادية وغير المادية، وخاصة مع وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، اتخذت الإدارة الأمريكية العديد من التدابير والإجراءات تدعيمًا لاستراتيجياتها الأمنية، وصدر في هذا السياق العديد من النصوص التشريعية لتعزيز قدرة السلطات الأمنية في مجال مكافحة الإرهاب، من ضمنها قانون باتريوت "**Patriot Act**" الصادر في أكتوبر ٢٠٠١م والمتعلق بمكافحة الإرهاب.

ومع صعود نجم تنظيم الدولة" **داعش**" خاصة في ظل ما يتسم به التنظيم من قوة بشرية هائلة، وامتلاكه إمكانيات عسكرية واقتصادية قوية، لذا كانت سيطرته على مساحات شاسعة في كل من دولتي العراق وسوريا أمرًا واقعيًا في ظل ما تتسم به كلتا الدولتين من انهيار داخلي للدولة على شتى المستويات، لذا فأصبحت مواجهة هذا التنظيم من قِبل الولايات المتحدة هي الهدف الرئيس لتبنيها استراتيجيتها الخاصة لمواجهة الإرهاب.

يتناول الباحث في هذه الدراسة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، وذلك بالتطبيق على "**تنظيم داعش**".

ثانيًا- مشكلة الدراسة:

تعد الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب إحدى القضايا الرئيسة التى احتلت أهمية لدى الرئيس الأمريكي؛ ولاسيما مع وصول الرئيس "بارك أوباما" للسلطة في مطلع عام ٢٠٠٩م، ولقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة تعاملها مع قضية الإرهاب بشكل مختلف، فيما يمكن أن يطلق عليه الباحثون عملية "**إعادة الهيكلة**" وما استتبعها من تغيير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

وتسعى الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية الأمريكية تجاه مكافحة الإرهاب، وذلك بالتطبيق على تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش**"، وانطلاقًا مما سبق، يتمثل التساؤل الرئيس لهذه الدراسة فى: ما هي الاستراتيجية الأمريكية تجاه مكافحة الإرهاب لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية "**تنظيم داعش**"؟

ثالثًا- منهج الدراسة:

يسلك الباحث المنهج الاستقرائي هو المنهج الأساس الذي تُبنى عليه هذه الدراسة، فمن خلاله يمكن أن نتناول تحليليًا استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، ولتوضيح الصورة سيتم التطبيق على "**تنظيم داعش**".

تقسيمات الدراسة:

تأسيسًا على ما سبق سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب.
- المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة تنظيم داعش.
- الخاتمة:
  - أولاً: النتائج
  - ثانيًا: التوصيات
- قائمة المراجع:

المبحث الأول

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى خطورة الإرهاب، لا سيما في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولذا نجد أنها قامت بوضع عدة إجراءات لتعزيز الأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب والتطرف، وهذه الإجراءات يمكن إجمالها على النحو التالى[١]:

١) دعم أمن الحدود؛ عبر إنشاء جدار عازل مع دول الجوار، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والدفاعات متعددة الاستخدامات، واتساع تعاون الولايات المتحدة مع حلفائها لتعقب المشتبهين قبل دخولهم.

٢) تفعيل قوانين الهجرة؛ سواء على الحدود أو في الداخل وذلك لردع فعال ضد الهجرة غير الشرعية وتعظيم الجهود لتحديد واحتواء الاحتيال في عملية الهجرة، في إطار تكامل الأطر المنظمة للهجرة.

٣) تعزيز القدرة على تدقيق والتحقق من اللاجئين والمهاجرين، والزائرين الأجانب، وذلك من أجل التمكن من عدم تشكيلهم خطرًا على الأمن القومى الأمريكى أو السلامة العامة.

٤) دعم أمن وسائل النقل والاتصال؛ من خلال العمل على تحسين القدرة على جمع المعلومات وتشاركها بين أجهزة الحكومة الأمريكية، ومع الشركاء الأجانب لتعزيز الأمن في الطرق العامة والتي تمثل القناة الأساسية لعبور الأفراد والبضائع.

٥) تقوية الأمن السيبراني؛ من خلال الاستفادة من المجتمع المفتوح والتقدم في تشفير الاتصالات والإنترنت بهدف مواجهة استخدام الجماعات الإرهابية للإنترنت في التجنيد والتعبئة والتمويل للقيام بعملياتها الإرهابية داخل الولايات المتحدة.

٦) تعطيل مؤامرات الإرهاب؛ عبر دعم الجهود الاستخباراتية وتشاركها محليًا وبالتعاون مع الحلفاء الأجانب للعمل على تدعيم الجبهة الداخلية بما فيها الأمن

الداخلى وتقوية القانون لمكافحة وإبطال الأنشطة الإرهابية قبل حدوثها، وكذا تعطيل موارد الدعم المالى لها، والعمل على وقف تمويلهم.

٧) أخذ رد فعل مباشر؛ من خلال قيام الجيش الأمريكي بالتعاون مع الوكالات الأمنية الرديفة بالقيام بعمل مباشر ضد الشبكات الإرهابية وتعقب الإرهابيين الذين يشكلون خطرًا على الأمن الداخلى وأمن الشعب الأمريكي.

٨) استئصال المناطق الآمنة للإرهابيين؛ وذلك من قبيل أن الوقت والأرض يسمحان للحركات الجهادية بالتآمر، واتخاذ إجراءات مباشرة ضد خطابهم الديني، والعمل على منع ظهورهم مرة أخرى، والعمل على تعقبهم في شبكاتهم الرقمية والعمل مع الشركات الخاصة لمواجهة تحديات الإرهابيين والمجرمين.

٩) تشارك المسئولية مع الحلفاء والشركاء الذين هم عرضة أيضًا لاستهداف الجماعات الإرهابية، والاستمرار في المشاركة في مقاومة هذه الجماعات، ومساعدة الحلفاء على تطوير وتوسيع المسؤولية لتعزيز قدرتهم في مواجهة تلك الجماعات.

١٠) مكافحة الراديكالية والتجنيد، من خلال العمل على نشر قيم المجتمع الأمريكى الواحد، ومكافحة أيديولوجيات العنف عبر تحسين الثقة في تنفيذ القانون والقطاع الخاص والمواطنين الأمريكيين.

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب على مرتكزين رئيسين هما:

١. استخدام القوة الصلبة – والتى تتبع أساسًا من القدرات العسكرية.

٢. استخدام القوة الناعمة والتى تعتمد على القوة الاقتصادية وعلى فكرة القدرة الإقناعية والجاذبية الثقافية، وهنا يقول مستشار الرئيس الأمريكى السابق "John Braian" حول الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب: "إن من أهم مبادئ استراتيجيتنا هى استخدام المقترب المناسب، حيث إننا نعتبر التهديدات المختلفة تتطلب وسائل مختلفة، وعليه وحتى إن كنا نعتمد على كل مواردنا في محاربة القاعدة، فإننا نستخدم الوسائل المناسبة بالطريقة المناسبة، وفى المكان المناسب بدقة كبيرة"[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الدفاعية الأمريكية تميزت بأنها مرتبطة أساسًا بنوعية التهديد الذي يمكن أن يعصف بسيادتها وأمنها القومي، كما إنها تعكس طبيعة النظام السياسي القائم، فيما ارتبطت هذه السياسة بمقتضيات المصلحة الوطنية، فقد أصبحت هذه العقيدة الأمنية والدفاعية تمارس تأثيرًا مباشرًا على قضايا الشرق الأوسط والتي خلقت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار(٣).

وشكلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م دافعًا للرئيس الأسبق "جورج بوش الابن" (٢٠٠١-٢٠٠٩) لإحداث تغييرات كبيرة في السياسة الدفاعية الأمريكية معتمدًا بشكل أساسي على القوة العسكرية كآلية في إطار مبدأ الحرب الاستباقية الذي أدى لغزو أفغانستان والعراق، تحت مظلة محاربة الإرهاب، لكن التداعيات السلبية لسياسة إدارة "بوش" كانت حافزًا لإدارة الرئيس "أوباما" (٢٠٠٩-٢٠١٧) لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يعتمد على تقليل التواجد العسكري في المنطقة والاعتماد على القوة الناعمة في السياسة الخارجية، واستند هذا التوجه على عدد من الافتراضات، أهمها(٤):

١- انخفاض احتياج الولايات المتحدة لنفط الشرق الأوسط نتيجة الاكتشافات الضخمة لما يسمى بـ "النفط الصخري"، وبالتالى عدم الحاجة للواردات النفطية من الخارج خاصة من الشرق الأوسط، فضلًا عن تنوع مصادر استيرادها للنفط وعدم الاعتماد على دول الخليج العربي.

٢- تراجع الاهتمام بالشرق الأوسط في عهد "أوباما" نتيجة الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها واحتلالها للعراق، والرغبة في عدم تحمل أعباء المنطقة والانغماس في قضاياها، الذي مثل أيضًا انعكاسًا لتوجهات الرأي العام الأمريكي.

٣- محدودية التأثير الأمريكي على مجريات الأحداث في الشرق الأوسط ما تجلى في مرحلة ما عرف بالثورات العربية.

٤- سعي الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيف التواجد في المنطقة في مقابل التوجه نحو آسيا في إطار شراكات استراتيجية تستطيع من خلالها المشاركة في ثمار النمو الاقتصادي

لهذه القارة، بالإضافة إلى التصدى لتصاعد النفوذ الصيني ورغبته الملحة في سيطرته على آسيا الذي يعد بمثابة تهديد للتواجد الأمريكي فيها.

ولكن هذا التوجه لا يعنى انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من الشرق الأوسط، لكنه اتخذ عددًا من الأنماط المختلفة، فعلى الرغم من جهود الرئيس السابق "باراك أوباما" لخفض الالتزامات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن الأحداث سرعان ما أعادت إدارته إلى المنطقة مرة ثانية، حيث تأثرت أنماط التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بالتحولات الحادة التي شهدها الإقليم، فضلًا عن التغير في النظام العالمي، وفي المقابل تعد منطقة الشرق الأوسط الأكثر قابلية للتأثر بحكم موقعها الاستراتيجي، واتساع نطاق صراعاتها، فالتوازنات العالمية تؤثر في التوازنات الإقليمية(٥).

وفى عام ٢٠١٥م صدر التقرير الاستراتيجى للأمن القومى الأميركى، والذى أكد على تغيير استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مكافة الإرهاب، ففيما يتعلق بأفغانستان، كما أكد التقرير على أن الاستراتيجية الأمريكية تحولت من نموذج محاربة الإرهاب المكلف – الحرب الأرضية واسعة النطاق في العراق وأفغانستان اللتين تحملت فيهما الولايات المتحدة أعباء كبيرة– إلى منهجية أكثر استدامة تكون أولويتها عمليات مكافحة الإرهاب بشكل موجه، والعمل الجماعى مع شركاء مسئولين، وبذل جهود متزايدة لمنع نمو التطرف العنيف والأصولية المتشددة التى تزيد من التهديدات، وتركيز واشنطن على بناء قدرات الدول والمجتمعات الأكثر عرضة للإرهاب لمساعدتها على القضاء على الإرهاب الداخلى لديها". كما تعهدت واشنطن بمقتضى التقرير بتدريب شركاء محليين، ومساعدتهم وتقدم الدعم العملياتى لهم كى يحققوا مكاسب على الإرهاب، بما يتضمنه ذلك من تبادل المعلومات والتكنولوجيا، وتقديم دعم أكثر شمولية من أجل تحقيق حكم رشيد مسئول في هذه الدول(٦).

ولقد دعت الاستراتيجية الولايات المتحدة لمواصلة قيادة الحرب ضد الإرهاب العالمى، ولكنها في ذات الوقت أكدت أن واشنطن لا تريد أن تسلك هذا المسلك وحدها(٧)،

ولذا فقد اختارت الاستراتيجية القيادة من موقع القوة والتى لا تتعارض مع القيادة من الخلف، وذلك من خلال تكوين تحالفات دولية لمواجهة التهديدات العالمية الكبرى بدلًا من الذهاب بعيدًا إلى صراعات فردية ومباشرة قد تستنزف قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على النقيض مما فعلته إدارة "جورج بوش الابن" في ثمانى سنوات، ومن ثم يمكن المحافظة على موارد الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى، تقع مسألة تشكيل أو تكوين تحالفات، بدلًا من القيام بعمل منفرد، في صلب سياسة الصبر الاستراتيجى، وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل في ليبيا (القيادة من الخلف) وسوريا والعراق (القيادة من الأمام وقيادة تحالف يضم "٦٠" دولة شريكة في حملة للقضاء على "**داعش**" أو إضعافه في سوريا والعراق ودعم المعارضة المعتدلة في سوريا) [٨].

وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة لإدارة "ترامب" منذ عام ٢٠١٧ في مكافحة الإرهاب، فقد ذهب مستشار الأمن القومي الأمريكي "**John Bolton**" إلى أن الاستراتيجية الجديدة لـ "ترامب" في مكافحة الإرهاب تُعد خروجًا كبيرًا عن نهج إدارة الرئيس السابق "أوباما" في مكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أوجه اختلاف استراتيجية "ترامب" عن سابقتها في ثلاث نقاط رئيسة، هي[٩]:

١) الإعلان عن أن الولايات المتحدة تحارب "أيديولوجية إسلامية راديكالية متطرفة"، حيث تجنبت استراتيجية إدارة "أوباما" في توصيفها للتهديدات الإرهابية التي تواجهها الولايات المتحدة استخدام تعبير "**الإسلام الراديكالي**"، بينما عمدت استراتيجية "ترامب" إلى استخدام هذا التعبير في توصيف لتهديدات الإرهابية. وشدد مستشار الأمن القومي الأمريكي على أن الإدارة الحالية لا تخجل من إدراك الخطر الذي تشكله "**الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة**"و"**المتطرفون الإسلاميون**". وأكد "بولتون" على أن الإدارة الحالية في صراع أيديولوجي مع التنظيمات الإرهابية، وبدون إدراك ذلك فإنه لن يمكنها مجابهة التهديد الإرهابي بشكل ملائم. وأضاف أن الاستراتيجية الجديدة تعد أول تحديث للإطار المفاهيمي لمكافحة

التنظيمات الإرهابية منذ عام ٢٠١١، مؤكدًا أن التنظيمات الإرهابية "**الإسلامية الراديكالية**"، والحركات **الإسلامية الراديكالية**"، **والأيديولوجية " radicalIslamist terrorism**"، **"radical Islamist movements"** لا تزال تمثل تهديدًا رئيسًا للولايات المتحدة، وأن على الأخيرة ضرورة مجابهة تلك الأيديولوجية المتطرفة(١٠).

٢) رفض مقاربة أن تغير المُناخ أحد الأسباب التي تدفع إلى الإرهاب، حيث قال الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في خطاب له عام ٢٠١٦ م عن استراتيجية إدارته لمكافحة التنظيمات المتطرفة العنيفة أن ظاهرة تغير المُناخ تُعد أحد الأسباب التي تدفع الأفراد لتبني العنف والإرهاب. لكن "بولتون" قال: "لا أعتقد أن تغير المُناخ سببٌ للإرهاب العالمي".

٣) تبني سياسة متشددة تجاه إيران لدعمها للإرهاب، لم تتبنَ استراتيجية الإدارة السابقة لمكافحة الإرهاب سياسة متشددة تجاه إيران لدورها المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ودعمها للميليشيات المسلحة بالمنطقة، كونها كانت أكثر تركيزا على برنامجها النووي. لكن إدارة "ترامب" تتبنى سياسة شاملة تجاه سياسات النظام الإيراني؛ فذكرت استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب طهران عشر مرات، وشددت على ضرورة احتواء النفوذ السياسي الإيراني، وأنشطتها العسكرية والاقتصادية للميليشيات المسلحة.

ووفقًا لديباجة الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، تُعد هذه الاستراتيجية أول استراتيجية مفصلة بالكامل لمكافحة الإرهاب منذ تلك التي أصدرتها إدارة "باراك أوباما" في عام ٢٠١١ م، كما أنها توفر "التوجيه الاستراتيجي" الضروري لحماية المصالح والأمن القومي الأمريكي من جميع التهديدات الإرهابية، وستعزز في الوقت ذاته من مرونة توقع التهديدات الجديدة، ومنعها، والرد عليها(١١).

وفضلًا عما سبق فقد تحدثت الاستراتيجية عن الجهود العسكرية الأمريكية على مدار سبعة عشر عامًا (٢٠٠١ م – ٢٠١٧ م) لمكافحة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ م، وعن الدور المركزي للولايات المتحدة في القضاء

على "**تنظيم داعش**" الإرهابي في سوريا والعراق بالتعاون من شركائها في التحالف الدولي الذي تقوده. وأشارت بشكل واضح إلى أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (٥+١)، الموقع في منتصف عام ٢٠١٥، أوقف تدفق التمويل الإيراني للأنشطة "الخبيثة" في جميع أنحاء العالم. وثمنت الاستراتيجية الزيادات التاريخية للرئيس "ترامب" للتمويل الدفاعي لإعادة بناء الجيش الأمريكي.

وفي الوقت نفسه، أشارت الاستراتيجية إلى أن الولايات المتحدة لم تقضِ نهائيًا على التهديدات الإرهابية، مع أنها نجحت في منع تعرضها لهجوم إرهابي على غرار ما حدث في سبتمبر ٢٠٠١ م، حيث لا تزال التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم "**القاعدة**" و"**داعش**"، تشكل التهديد الرئيس العابر للحدود للولايات المتحدة، رغم جهودها المدنية والعسكرية المستمرة التي تبذلها في هذا المجال، وتحذر الاستراتيجية من خطر "**تنظيم داعش**" رغم نجاح الضربات العسكرية الأمريكية في استرجاع الأراضي التي كان يسيطر عليها التنظيم في كل من العراق وسوريا، وتحرير أكثر من ٧.٥ مليون شخص من الحكم القمعي للتنظيم. وتضيف أن فروع التنظيم خارج منطقة الشرق الأوسط تشكل تهديدًا كبيرًا للولايات المتحدة، حيث أشارت إلى انتشار التنظيم عالميًا من خلال ثمانية فروع معلنة، وأكثر من عشرين شبكة تعمل بانتظام على تنفيذ عمليات إرهابية في أنحاء إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط[١٢] .

ووفقًا للاستراتيجية، فإن "**تنظيم داعش**" لايزال يمتلك وسائل اتصال وإعلام إلكترونية متطورة تسمح له بتجنيد أتباع جدد، وتمكنه من شن العشرات من الهجمات داخل البلدان المستهدفة، بما في ذلك الولايات المتحدة، رغم النكسات التي يتعرض لها. وتضيف أن زيادة الهجمات التي يشنها الأشخاص الذين تم تعبئتهم لتبني العنف تؤكد على قدرة "**تنظيم داعش**" على إلهام أتباعه بتنفيذ الهجمات الإرهابية في أنحاء العالم كافة. واتفاقًا مع سياسة الإدارة الأمريكية التي تنظر إلى إيران على أنها أحد أسباب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، واستفادتها من الأموال التي تم الإفراج

عنها بموجب الاتفاق النووي في دعم وكلائها المسلحين في المنطقة، فقد أسمت الاستراتيجية طهران كأحد الدول الرئيسة التي تدعم الإرهاب الذي يستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة، وخارجها. وقد وصف مستشار الأمن القومي الأمريكي " John Bolton" إيران، في المؤتمر الصحفي بالبيت الأبيض، الخاص بعرض الاستراتيجية، بأنها "البنك المركز العالمي للإرهاب الدولي منذ عام ١٩٧٩" من خلال دعمها للجماعات المسلحة والإرهابية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط(١٣).

وأشارت الاستراتيجية إلى أنه مازالت هناك محفزات للإرهاب والتطرف، حددتها مثل: التطرف العنصري، والتطرف في حقوق الحيوان، والتطرف البيئي، وتطرف المواطنين في الدفاع عن حقوقهم، وتطرف الميلشيات. وقد لاحظت أن تلك الأشكال من التطرف داخل الولايات المتحدة في ارتفاع. ولهذا، دعت الاستراتيجية إلى إجراء تحقيقات ودمج للمعلومات حول الإرهابيين المحليين الذي لا تحركهم الأيديولوجيات المتطرفة ونظرائهم في الخارج.

ونخلص مما سبق أنه على الرغم من تبني الاستراتيجية القومية لإدارة "ترامب" لمكافحة الإرهاب اللهجة القتالية التي تبنتها إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م، حيث تشير إلى أن الولايات المتحدة في "حالة حرب"، إلا أن الكثير من السياسات التي تضمنتها تتشابه مع تلك التي طرحتها استراتيجيات الإدارات السابقة كمجابهة الإرهاب من خلال عزل الإرهابيين عن مصادر دعمهم، ومنع سيطرة الإرهابيين على الأسلحة، وضرورة مشاركة الحلفاء في تحمل عبء مكافحة الإرهاب. ولم تتضمن الاستراتيجية الجديدة عددًا من السياسات التي روج لها الرئيس "ترامب" منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض لمواجهة التطرف والإرهاب داخل الولايات المتحدة، مثل: حظر دخول المسلمين وبناء جدار على الحدود مع المكسيك، لما تثيره من رفض بين عديد من مسئولي الإدارة الأمريكية(١٤).

المبحث الثاني

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة تنظيم داعش

يتناول الباحث في هذا المبحث استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة تنظيم داعش، ولكن قبل تناول هذه الاستراتيجية فقد ارتأى الباحث أولاً أن يشير إلى ماهية تنظيم الدولة الإسلامية "**داعش**".

أولاً– ماهية تنظيم الدولة الإسلامية "داعش":

"**داعش**" هو الاسم المختصر للكيان الذى أعلنه "أبوبكر البغدادى" تحت مسمى الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام، وهو تنظيم دولى إرهابى مسلح يتبنى الفكر السلفى الجهادى "التكفيرى"، ويهدف المنضمون إليه إلى إعادة ما يسموه الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة، ويتخذ من العراق وسوريا مسرحًا لعملياته وجرائمه(١٥).

وقد حرص التنظيم منذ بدايته الأولى على إطلاق مسمى الدولة الإسلامية على نفسه، لذا كان دائم الحديث عن ضرورة إزالة الحدود السياسية بين الدول العربية والإسلامية التى وضعها الاحتلال، حتى أن المتحدث السابق للتنظيم، (أبا محمد العدنانى) ظهر في أحد مقاطع الفيديو وهو يعتلي إحدى الجرافات التى يزيل بها الحدود بين العراق وسوريا، ويعلن انتهاء الحدود التى رسمتها اتفاقية "**سايكس– بيكو**"(١٦).

ويعتبر تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام المعروف بـ"**داعش**"، من أخطر التنظيمات الإرهابية التى ظهرت في المنطقة العربية خلال سنوات ما أطلق عليه الربيع العربى، ورغم وجود العديد من التنظيمات الإرهابية والتى وصلت إلى أكثر من ثمانين تنظيمًا، فقد احتل تنظيم داعش مكانة خاصة؛ وذلك لأن هذا التنظيم يعتبر الأكثر عددًا والأوسع انتشارًا وخصوصًا في العراق وسوريا، ويتمتع بامتلاكه إمكانيات عسكرية واقتصادية قوية، وقد أصبحت مواجهة هذا التنظيم من قِبل الولايات المتحدة هى الهدف الأساس لتبنيها استراتيجيتها الخاصة لمواجهة الإرهاب، فلقد كان الرئيس "أوباما" يسعى

طول فترة رئاسته إلى تجنب الدخول في أى حروب، وكان معارضًا لحرب العراق التى قام بها الرئيس "جورج بوش الابن" في السابق، وكان يرى أنه كان من الممكن استخدام حلول أخرى غير الحل العسكرى، ولكن مع ظهور خطر "**تنظيم داعش**" فقد بات "أوباما" في مأزق يوجب عليه استخدام القوة العسكرية في العراق مرة أخرى(١٧).

ثانيًا- التعامل الأمريكي مع تمدد تنظيم الدولة:

لذا اعتمدت استراتيجية "أوباما" في مواجهة هذا التنظيم الإرهابى على الدخول في تحالف دولى وشن ضربات جوية على قواعد "**داعش**" الموجودة في سوريا، وتقديم مساعدات للقوات العراقية بنحو ٢٥ مليون دولار، وأيضًا تقديم مساعدات للمقاتلين الأكراد الذين يحاربون ضد المتطرفين في "**داعش**"، وأكد الرئيس "أوباما" أن هذه الحرب مختلفة تمامًا عن تلك التى تمت في السابق ضد العراق في عهد "جورج بوش الابن" (١٨).

وفى ٥ فبراير ٢٠١٥م أصدرت الإدارة الأمريكية ثانى تقرير يحدد استراتيجية الأمن الوطنى NSS منذ تولى الرئيس "أوباما" منصب الرئيس، حيث أشار التقرير في القسم الخاص بمواجهة الإرهاب إلى: "أن الولايات المتحدة تخلت عن النموذج القائم على الانغماس في الحروب البرية المكلفة والواسعة النطاق في العراق وأفغانستان والتى تحملت فيها القوات الأمريكية أعباء كبيرة"، بدلًا من ذلك يقول التقرير: إن الولايات المتحدة أخذت تتبع "نهجًا قابلًا للاستمرار يعطى الأولوية لعمليات مكافحة الإرهاب ذات الأهداف المحددة والجهد المشترك مع شركاء مسئولين والعمل بصورة متزايدة على منع نمو التطرف العنيف وتصاعد النزاعات الراديكالية التى تصنع تهديدات جديدة"(١٩).

وعندما جاء "ترامب" إلى السلطة أكد على أن احتواء انتشار التطرف الإسلامي هو أحد أهم أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وكذلك العالم، لكن موقف "ترامب" من التطرف الإسلامي يتسم بالعمومية وغياب الرؤية، ويمثل تكرارًا

لسياسة "جورج بوش الابن"، وقد رأي "ترامب" أن الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م كان السبب في ظهور "**تنظيم داعش**"، لافتًا إلى أن الانسحاب من العراق عام ٢٠١١م أيضًا كان خطأً كبيرًا من جانب أمريكا، لأنها لم تترك أي جندي في العراق، وأن من أحد أخطاء أمريكا بالعراق أيضًا هو تركها للبترول، وهو المصدر الذي اعتمد عليه التنظيم الإرهابي لكي يوفر مصادر مالية للتمويل(٢٠).

ولذلك، انطلق "ترامب" من موقف مبدئي مناهض للإرهاب و"**داعش**"، واتهم كلًا من "أوباما" و "هيلاري كلينتون" بأنهما يدعمان "**داعش**"، وأبدى موقفًا مغايرًا عن النهج الأمريكي، حيث اقترح حلًا جذريًا للقضاء على "**داعش**"، يقوم على قطع رءوس أفراد التنظيم، وهدد "ترامب" بأنه سوف يقوم بقصف آبار البترول في العراق، لحرمان "**داعش**" من أهم مصادر تمويله، ومهاجمة كل المنصات الإلكترونية التي يستخدمها التنظيم في الدعاية، وتجنيد المقاتلين، وأعلن أنه سوف يأمر القوات المسلحة الأمريكية بقتل عائلات الإرهابيين الذين يهددون الولايات المتحدة، بما لا يخالف القانون الدولي أو الأمريكي، كما أعلن "ترامب" عن عدم ممانعته في إرسال عشرات الآلاف من القوات الأمريكية لمحاربة التنظيم في العراق وسوريا، مشيرًا إلى أنه "ليس لدينا خيار آخر، علينا هزيمة "**داعش**"، وقال: إن على الولايات المتحدة إرسال ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألف جندى لمحاربة **داعش**"(٢١).

وأكدت الاستراتيجية فى الوقت نفسه على أن الولايات المتحدة لم تتمكن من القضاء على التهديدات الإرهابية بشكل نهائى، معتبرة أن نجاحها فى منع هجمات إرهابية على غرار أحداث سبتمبر لا يعنى بالضرورة انحصار الإرهاب، لا سيما وأن التنظيمات الإرهابية مثل "**تنظيم القاعدة**" أو "**داعش**" مازالت تشكل تهديدًا عابرًا للحدود عبر الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

وشددت استراتيجية إدارة "ترامب" القومية على أن خطر التنظيم لم ينتهِ بعد، مؤكدة أن نجاح الضربات العسكرية الأمريكية واستعادة الأراضى التى كان التنظيم

الإرهابى يسيطر عليها فى العراق وسوريا، لا يعنى بالضرورة انتهاء خطر التنظيم الإرهابى، إذ إن فروعه خارج الشرق الأوسط مازالت تمثل التهديد الأكبر والمستمر للولايات المتحدة والعالم كله، وتشير الاستراتيجية إلى إنقاذ ٧.٥ مليون شخص من قبضة التنظيم الإرهابى فى المناطق التى كان يسيطر عليها(٢٢).

وفقًا للاستراتيجية، فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، كون "**تنظيم داعش**" لايزال يمتلك وسائل اتصال وإعلام إلكترونية متطورة تسمح له بتجنيد أتباع جدد، ما يمكنه من شن العشرات من الهجمات داخل البلدان المستهدفة، ومنها الولايات المتحدة بالطبع، والدليل على ذلك زيادة الهجمات الإرهابية التى تشنها العناصر التى استهدفها التنظيم وجندها لتبنى العنف، إذ مازال التنظيم قادرًا على إلهام أتباعه بتنفيذ الهجمات الدامية فى أنحاء العالم كافة.

ومما سبق يمكن القول بأن استراتيجية إدارة "ترامب" لمكافحة الإرهاب لم تأتِ بجديد فيما يتعلق بآليات مواجهة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، حيث قامت خطة عملها، لمواجهة تلك التنظيمات التي تهدد الولايات المتحدة وحلفاءها، على الدروس المستفادة من جهود الإدارات السابقة لمكافحة الإرهاب، فانطلقت من المبادئ التي اعتمدتها ونقحتها كل من إدارتي "جورج بوش الابن" و"باراك أوباما"، وقد لخصت الاستراتيجية محاور مواجهة التنظيمات الإرهابية في العناصر التالية(٢٣):

١) تتبع العناصر الإرهابية بدولهم الأصلية، عبر الاعتماد على القدرات العسكرية وغير العسكرية الأمريكية ضد التنظيمات الإرهابية التي تمثل تهديدًا لمواطني الولايات المتحدة.
٢) عزل العناصر الإرهابية عن مصادر تمويلهم، من خلال تداول المعلومات عن حركة العناصر الإرهابية وهوياتهم والبيانات المالية للإرهابيين، وتفكيك شبكات تمويلهم، وتقاسمها مع القطاعين العام والخاص الأمريكيين، وكذا عبر التعاون مع الدول الحلفاء رغبًة في تحديد وتعطيل حركتهم ومكافحتهم.
٣) تعزيز وتحديث أدوات القوة الأمريكية العسكرية وغير العسكرية لمكافحة الإرهاب، مع العمل على زيادة تفعيل الأدوات غير العسكرية لمجابهة ليس مسلحي "**تنظيم داعش**" الإرهابي، ولكن هؤلاء الذين تدعمهم إيران، والتنظيمات الإرهابية الأخرى.

٤) حماية الداخل الأمريكي، من خلال سياسة تتضمن تعزيز أمن الحدود بشكل قوي، وحماية البنية التحية الأمريكية الحساسة، والترويج لثقافة الاستعداد لمواجهة التهديدات والتحديات الطارئة.

٥) مكافحة التطرف الإرهابي وتجنيد العناصر، من خلال مكافحة تجنيد العناصر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والحد من نشر أفكارها المتطرفة، والتواصل مع أتباعهم، وكذا مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والعنيفة التي تهدف إلى تبرير قتل الأبرياء.

٦) تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين لمكافحة الإرهاب، من خلال تقاسم الحلفاء والشركاء عبء مواجهة الإرهاب، فضلاً عن تعزيز قدراتهم على مكافحة الإرهاب، والعمل بشكل تعاوني معهم لإلحاق الهزيمة بالتنظيمات الإرهابية الحالية والمستقبلية، في استمرارية للاستراتيجيتين الرئيستين السابقتين لمواجهة الإرهاب.

ومن ثم يمكن استنتاج أهم سمات الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية لمكافحة "**تنظيم داعش**"، سواء في عهد الرئيس السابق "باراك أوباما" أو الرئيس الحالي "دونالد ترامب"؛ ففي عهد "باراك أوباما" يمكن إجمال ملامح الاستراتيجية الدفاعية لمكافحة "**تنظيم داعش**" على النحو التالي[٢٤]:

١- المرونة والقدرة على التغير والتكيف وفقًا لمقتضيات الأمن القومي الأمريكي وعلاوة على مصالحها في المنطقة.

٢- إمكانية استخدام القوى العسكرية بشكل غير مباشر.

٣- التراجع عن فكرة الحروب العسكرية الاستباقية، والاعتماد على أدوات القوة الناعمة كآلية للتحرك الخارجي.

٤- الخيار العسكري يكون البديل الأخير للتحرك وفي إطار مشاركة وتنسيق دولي وإقليمي.

٥- التحول من فاعل رئيس في قضايا المنطقة إلى فاعل مشارك حتى لا تتحمل مسئولية مواجهة أزمات المنطقة بمفردها، والتورط مجددًا.

٦- الاعتماد على توجيه ضربات جوية بدلًا من الانخراط البري.

٧- تحييد الأعداد من خلال دمجهم في النظام الدولي وفي إطار المواثيق والعهود الدولية بدلًا من المواجهة العسكرية، ما تمثل في التعامل مع طهران بشأن برنامجها النووي الذي مثل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأمريكي وحلفائه التقليدين.

٨- إقامة قواعد عسكرية في مناطق النزاعات بهدف تقديم الدعم المعنوي والمادي دون الاشتراك في عمليات عسكرية مباشرة وتجلت في القواعد العسكرية الأمريكية في الشمال السوري التي تزامنت مع العمليات العسكرية على "**تنظيم داعش**" في مطلع عام ٢٠١٦م.

٩- وأما في عهد الرئيس "دونالد ترامب" فقد جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة بنهج معاكس عن إدارة "أوباما" حيث اعتمدت على ما يلي[٢٥]:

١- التخلي عن الحذر الأمريكي في استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر من خلال توجيه ضربات انفرادية، وتجسد ذلك في موافقة "ترامب" في ٢٩ يناير ٢٠١٧م على غارة جوية ضد تنظيم القاعدة في اليمن، بالإضافة إلى الهجوم الأمريكي على مطار الشعيرات بسوريا، كما تجلى في قصف "**تنظيم داعش**" في ولاية "**ننغرهار**" شرقي أفغانستان بأقوى قنبلة أمريكية غير نووية، التي لم تستخدم من قبل في المعارك، من طراز GBU-43 تعرف بأم القنابل ويبلغ وزنها ٢١ ألف باوند (حوالي ١٠ طن)، علمًا أن القنبلة أسقطتها طائرة نقل أمريكية من طراز MC-130.

٢- توظيف الآلية العسكرية بمثابة عقاب وردع لبعض الدول علاوة على الفاعلين من غير الدول.

٣- اتباع سياسات تقوم على حماية المصالح الأمريكية دون التشاور مع الحلفاء.

٤- تزايد التعاون العسكري مع القوى الإقليمية في المنطقة من خلال شراكات استراتيجية، فضلًا عن عقد صفقات تسلُح بالمليارات.

٥- الاعتراف بالتهديد مع الموازنة بين المكسب والخسارة وبناء على ذلك، طالب البنتاجون بوضع خطة أكثر فعالية لمحاربة "**تنظيم داعش**" مع إمكانية توسيع نطاق الغارات الجوية، ومهام القوات العمليات الخاصة.

٦- زيادة عدد قوات العمليات الخاصة في مناطق الصراع فضلًا عن توسيع مهامها، وذلك في ضوء تعهده بالقضاء على "**تنظيم داعش**" بالتعاون مع روسيا فى سوريا، علمًا بأن القوات الخاصة الأمريكية تباشر مهمة تدريب ونصح القوات السورية الديمقراطية، التى تتشكل قواتها من مقاتلين عرب وأكراد.

٧- إرسال قوات برية إلى مناطق الصراعات لكنها تتمثل أهدافها في التمكين وليس الاستبدال بالقوات المحلية المنوطة بالتدخل والتصدي للتنظيمات الإرهابية، ومهام هذه القوات يندرج خارج إطار المواجهة العسكرية المباشرة، كما إنها تعمل على تجهيز وتحديد الجماعات التي ترغب في الاشتراك لقتال التنظيمات الإرهابية.

٨- سعي "ترامب" إلى إصلاح المؤسسة العسكرية المتصدعة من خلال سد الثغرات من خلال رفع حجم الإنفاق العسكري.

٩- دعا "ترامب" إلى توسيع الأسطول البحري الأمريكي ليضم ٣٥٠ سفينة بدلًا من ٢٧٥.

وفي هذا السياق؛ يعتزم "ترامب" رفع الميزانية العسكرية بـ٥٤ مليار دولار تعادل زيادة في الإنفاق بما نسبته ١٠%، لكنها تزيد بنسبة ٣% عما كان يسعى إليه الرئيس السابق "باراك أوباما" في خطة ميزانيته الطويلة الأجل(٢٦).

وعلى الرغم من حالة التخبط التي بدت عليها السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال عامى ٢٠١٨ م و٢٠١٩م، إلا أنه من المتوقع أن تشهد هذه السياسة استقرارًا كبيرًا خلال عام ٢٠٢٠، لا سيما أن "ترامب" تمكن من الهيمنة على عملية صنع القرار وتنفيذه في البيت الأبيض بعد استقالة العديد من المسئولين العسكريين أبرزهم وزير الدفاع "ماتيس"(٢٧).

الخاتمة:

لقد تناول الباحث من خلال هذه الدراسة موضوع "**استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب "تنظيم داعش" نموذجًا**"، وذلك من خلال تقسيمها إلى مبحثين؛ حيث تناول المبحث الأول: **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب،** في حين تناول المبحث الثاني: **استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة تنظيم داعش،** حيث تناول المبحث ماهية تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، ثم تطرق الباحث إلى التعامل الأمريكي مع تمدد تنظيم الدولة.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

١) أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى خطورة الإرهاب، لا سيما في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولذا نجد أنها قامت بوضع عدة إجراءات لتعزيز الأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب والتطرف.

٢) تقوم الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب على مرتكزين رئيسين هما: استخدام القوة الصلبة – والتى تنبع أساسًا من القدرات العسكرية، واستخدام القوة الناعمة والتى تعتمد على القوة الاقتصادية وعلى فكرة القدرة الإقناعية والجاذبية الثقافية.

٣) شكلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م دافعًا للرئيس الأسبق "جورج بوش الابن" (٢٠٠١-٢٠٠٩) لإحداث تغييرات كبيرة في السياسة الدفاعية الأمريكية معتمدًا بشكل أساسي على القوة العسكرية كآلية في إطار مبدأ الحرب الاستباقية الذي أدى لغزو أفغانستان والعراق، تحت مظلة محاربة الإرهاب.

٤) لا تزال التنظيمات الإرهابية، مثل **تنظيم "القاعدة" و"داعش"**، تشكل التهديد الرئيس العابر للحدود للولايات المتحدة، رغم جهودها المدنية والعسكرية المستمرة التي تبذلها في هذا المجال.

٥) على الرغم من تبني الاستراتيجية القومية لإدارة "ترامب" لمكافحة الإرهاب اللهجة القتالية التي تبنتها إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث تشير إلى أن الولايات المتحدة في "حالة حرب"، إلا أن الكثير من السياسات التي تضمنتها تتشابه مع تلك التي طرحتها استراتيجيات الإدارات السابقة كمجابهة الإرهاب من خلال عزل الإرهابيين عن مصادر دعمهم، ومنع سيطرة الإرهابيين على الأسلحة، وضرورة مشاركة الحلفاء في تحمل عبء مكافحة الإرهاب.

٦) لم تتضمن الاستراتيجية الجديدة عددًا من السياسات التي روج لها الرئيس "ترامب" منذ اليوم الأول له في البيت الأبيض لمواجهة التطرف والإرهاب داخل الولايات المتحدة، مثل: حظر دخول المسلمين وبناء جدار على الحدود مع المكسيك، لما تثيره من رفض بين عديد من مسئولي الإدارة الأمريكية.

ثانيًا– التوصيات:

١) ضرورة اتفاق المجتمع الدولي على وضع تعريف واضح ومحدد للإرهاب، لما في ذلك من أهمية في مجال المكافحة.

٢) يجب أن تشتمل الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب على سياسات اقتصادية لتشجيع التنمية وإتاحة الفرصة للمهمشين للاندماج في المجتمع والمساعدة في التنمية في المناطق المصدرة للعناصر الإرهابية والفكر المتطرف.

٣) ضرورة تشجيع الباحثين على عمل مزيد من الدراسات عن دور الاستراتيجية الأمريكية في مواجهة ومكافحة الإرهاب، للوقوف على جوانب النقص والضعف في هذه الاستراتيجية للاستفادة منها كنموذج في مجال مكافحة الإرهاب.

٤) ضرورة تضافر المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، والفكر المتطرف، وتعزيز نشر التسامح والتعايش بين جميع الأجناس.

الهوامش

(١) د. عادل عبدالصادق، السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والتطرف.. تحديات وفرص ضائعة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى ١٩ فبراير ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩م)،http://acpss.ahram.org.eg/News/16541.aspx

(٢) أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ط١،(عمان، جامعة الأردن، د. ت)، ص١٠٢.

(٣) آية عبد العزيز، "أليات جديدة أشكال وأنماط التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط"، مركز البديل للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، (مأخوذة بتاريخ الأحد الموافق ٢٤ فبراير ٢٠١٩م):

https://elbadil-pss.org/201

(٤) نفس المصدر، https://elbadil-pss.org/201

(٥) محمود جمال عبد العال، تراجع عكسي: الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، القاهرة، ٢٠١٨/٩/١٨م، (مأخوذة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩)، للمزيد انظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40913

(٦) معهد ليفانت للدراسات: استراتيجية الأمن القومى الأمريكى ٢٠١٥م، معهد ليفانت للدراسات فى ٨ أبريل ٢٠١٥م، (مأخوذة بتاريخ الأحد الموافق ٢٤ فبراير ٢٠١٩م)،

/http://levantri.com

(٧) الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى الأمريكى ٨-٢-٢٠١٥، مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، (مأخوذة بتاريخ السبت الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١٩م)،

http://www.asharqalarabi.org.uk/

(٨) حسام مطر، استراتيجية الأمن القومى الأمريكى ٢٠١٥ استمرار الأوبامية، موقع العهد الإخبارى، (مأخوذة بتاريخ السبت الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١٩م)،

http://www.alahednews.com.lb/

(٩) عمرو عبد العاطي: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ٢٠١٨: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ١٤ أكتوبر ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ السبت ٢٣ فبراير ٢٠١٩م)،

http://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx

(10)Clifford D. May and David Adesnik, President Trump's Counter-Terrorism Strategy, Jewish Policy Center, Winter 2019, (25 December 2019), Link: https://www.jewishpolicycenter.org/2019/01/11/president-trumps-counter-terrorism-strategy/

(11) The White House, National Strategy for Countererrorism of the United states of America, October 2018, p1-2.

(12) Op. Cit, PP.7-10.

(13) Ibid, PP.7-10.

(١٤)عمرو عبد العاطي: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ٢٠١٨: حدود التغير والاستمرارية، مصدر سابق، http://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx.

(١٥) صلاح محمد إبراهيم أبوغالى، الدولة الإسلامية فى العراق والشام "داعش– النشأة.. من أين.. وكيف انطلقت؟، دراسة تحليلية، دون دار نشر، غزة، فلسطين، ١٤٣٥هـ، ص٧.

(١٦) على بكر، خصوصية التنظيم ومعوقات القضاء على "داعش"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع: (٢١٠)، المجلد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٧م، ص٦٢.

(١٧) عفاف محمد إسماعيل المليجى، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب: دراسة حالة "داعش فى عهد أوباما ٢٠٠٨–٢٠١٦"، المركز العربى الديمقراطى فى ٢٤ فبراير ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ الاثنين الموافق ١٨ فبراير ٢٠١٩م)، http://democraticac.de/?p=52522.

(18) Tom Cohen،"Obama Outlines ISIS Strategy:Air Strikes in Syria،more US forces"،CNN،2014،available at:http://edition.cnn.com/2014/09/10/politics/isis-obama-speech/، access on:11/4.2015.

(19) The National Security Strategy، 2015، at: https://www.whitehouse.gov/ sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf.

(٢٠) انظر: د. أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مج: (٥٢)، عدد: (٢٠٧)، يناير ٢٠١٧م، ص٤٨.

(٢١) نفس المرجع، ص٤٨.

(٢٢) عبير العدوي، "رغم الاستراتيجية الأمريكية.. زحف الإرهاب مستمر وهذه سبل مكافحته"، موقع مبتدأ، القاهرة ١٥/١٠/٢٠١٨م، للمزيد انظر الرابط التالي: https://www.mobtada.com/details/778480

(٢٣) عمرو عبد العاطي: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ٢٠١٨: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ١٤ أكتوبر ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ السبت الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١٩م)،

http://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx

(٢٤) عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاح الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، ط١، (بيروت، منتدي المعارف، ٢٠١٤م) ص ٤٤٨-٥٠٠.

(٢٥) د.إيمان أحمد عبدالحليم، مبدأ ترامب: هل تُصعِّد واشنطن الهجوم على سوريا؟.. رؤى أمريكية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، ٩ أبريل ٢٠١٧، (مأخوذة بتاريخ الأحد الموافق٧ أبريل ٢٠١٩م):

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2661

(٢٦) محمود جمال عبد العاطي، رؤية استشرافية: كيف سيتعاطى ترامب مع الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩؟!، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٩/١/٥م، للمزيد انظر الرابط التالي:

http://www.acrseg.org/41073

(٢٧) د. أحمد سيد أحمد، المرجع السابق، ص٤٨.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١) أحمد سيد أحمد، إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط.. حدود التغير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مج: (٥٢)، عدد: (٢٠٧)، يناير ٢٠١٧م.

٢) أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ط١، (عمان، جامعة الأردن، د. ت).

٣) صلاح محمد إبراهيم أبوغالى، الدولة الإسلامية فى العراق والشام "داعش– النشأة.. من أين.. وكيف انطلقت؟، دراسة تحليلية، دون دار نشر، غزة، فلسطين، ١٤٣٥هـ.

٤) عبد الغني نصر علي الشميري، سياسة الإصلاح الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصالح، ط١، (بيروت، منتدي المعارف، ٢٠١٤م).

٥) على بكر، خصوصية التنظيم ومعوقات القضاء على "داعش"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ع: (٢١٠)، المجلد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٧م.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية:

1) Clifford D. May and David Adesnik, President Trump’s Counter-Terrorism Strategy, Jewish Policy Center, Winter 2019, (25 December 2019), Link: https://www.jewishpolicycenter.org/2019/01/11/president-trumps-counter-terrorism-strategy /.
2) Clifford D. May and David Adesnik, President Trump’s Counter-Terrorism Strategy, Jewish Policy Center, Winter 2019, (25 December 2019), Link: https://www.jewishpolicycenter.org/2019/01/11/president-trumps-counter-terrorism-strategy/ .
3) The National Security Strategy ،2015 ،at: https://www.whitehouse.gov/ sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf.
4) The White House, National Strategy for Countererrorism of the United states of America, October 2018.
5) The White House, National Strategy for Countererrorism of the United states of America, October 2018.
6) Tom Cohen،”Obama Outlines ISIS Strategy:Air Strikes in Syria،more US forces”،CNN،2014،available at:http://edition.cnn.com/2014/09/10/politics/isis-obama-speech/ ،access on:11/4.2015.

ثالثًا- مواقع إلكترونية:

١) الاستراتيجية الجديدة للأمن القومى الأمريكى ٨-٢-٢٠١٥، مركز الشرق العربى للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، (مأخوذة بتاريخ السبت الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١٩م) ،http://www.asharqalarabi.org.uk/.

٢) آية عبد العزيز، "أليات جديدة أشكال وأنماط التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط"، مركز البديل للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، (مأخوذة بتاريخ الأحد الموافق ٢٤ فبراير ٢٠١٩م): https://elbadil-pss.org/201.

٣) إيمان أحمد عبدالحليم، مبدأ ترامب: هل تُصعِّد واشنطن الهجوم على سوريا؟.. رؤى أمريكية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، ٩ أبريل ٢٠١٧، (مأخوذة بتاريخ الأحد الموافق٧ أبريل ٢٠١٩م): https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2661 .

٤) حسام مطر، استراتيجية الأمن القومى الأمريكى ٢٠١٥ استمرار الأوبامية، موقع العهد الإخبارى،(مأخوذة بتاريخ السبت الموافق ٢٣ فبراير ٢٠١٩م)،
http://www.alahednews.com.lb./

٥) عادل عبد الصادق، السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والتطرف.. تحديات وفرص ضائعة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فى ١٩ فبراير ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩م)،http://acpss.ahram.org.eg/News/16541.aspx.

٦) عبير العدوي، "رغم الاستراتيجية الأمريكية.. زحف الإرهاب مستمر وهذه سبل مكافحته"، موقع مبتدأ، القاهرة ١٥/١٠/٢٠١٨م، للمزيد انظر الرابط التالي:
htt ps://www.mobtada.com/details/778480.

٧) عفاف محمد إسماعيل المليجى، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب: دراسة حالة "داعش فى عهد أوباما ٢٠٠٨-٢٠١٦"، المركز العربى الديمقراطى فى ٢٤ فبراير ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ الاثنين الموافق ١٨ فبراير ٢٠١٩م)،
http://democraticac.de/?p=52522.

٨) عمرو عبد العاطي: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ٢٠١٨: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ١٤ أكتوبر ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ السبت الموافق٢٣ فبراير ٢٠١٩م)
http://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx،.

عمرو عبد العاطي: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب ٢٠١٨: حدود التغير والاستمرارية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في ١٤ أكتوبر ٢٠١٨م، (مأخوذة بتاريخ السبت الموافق٢٣ فبراير ٢٠١٩م)
.http://acpss.ahram.org.eg/News/16726.aspx،

٩) محمود جمال عبد العاطي، رؤية استشرافية: كيف سيتعاطى ترامب مع الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩؟!، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٢٠١٩/١/٥م، للمزيد انظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41073.

١٠) محمود جمال عبد العال، تراجع عكسي: الاستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، القاهرة، ٢٠١٨/٩/١٨م، (مأخوذة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩)، للمزيد انظر الرابط التالي:
.http://www.acrseg.org/40913

١١)معهد ليفانت للدراسات: استراتيجية الأمن القومى الأمريكى ٢٠١٥م، معهد ليفانت للدراسات فى ٨ أبريل ٢٠١٥م، (مأخوذة بتاريخ الأحد الموافق ٢٤ فبراير ٢٠١٩م)،
./http://levantri.com